

استجارها او الخدمة لها بنفقة وليس لها الخيار ولا
يلزمه اكثر من خادم واحد ولو كانت من ذوى
الحتم لان الاكتفاء يحصل بها ومن لاعادة لها
بالاخذام يحذها مع المرض نظر الى العرف ويرجع
في بعض المادوم والملبوس الى عادة امثالها من اهل
البلد وكذا في السكن ولها المطالبة بالتفرد بالسكن
من مشاركة غيره الزوج ولا بد في الكسوة من زيادة
في الشتاء للدفء كما تحسب للبقعة والحاق للنوم ويوم
في بقية العادة امثال المرأة وتراوان كانت من ذوى
الجمال زيادة عن ثياب البدلة ما يتجمل امثالها وما لا
فسائل **الاولى** لو قالت انا اخدم نفسي وفي نفقة الخادم
لرعي اجابته ولو ابدت بالخدمة من غير ان لم يكن
لها المطالبة **الثانية** الزوجة تملك نفقة زوجها مع التمكين
فلو منعها وانقضى اليوم استقرت نفقة ذلك اليوم
وكذا نفقة الايام وان لم يقدرها المحاكم ولم يحكم بها
ولو دفع لها نفقة مبدية وانقضت تلك المدة ممكنة
فقد ملكت النفقة ولو استفضلت منها وانفقته
على نفسها من غيرها كانت ملكا لها ولو دفع اليها كسوة
لمدة جرت العادة ببقائها اليها صح ولو اخلقتا قبل اللد

في جنس
شارك
جنسه

اع

يجب عليه بذلها ولو انقضت المدة والكسوة باقطة
كسوة المستعمل ولو سلم اليها نفقة مبدية ثم طلقها
فان انقضت نفقتها استعاد نفقة الزمان المتخلف لان نصيب
يوم الطلاق اما الكسوة فله استعادتها ما لم تنقض
لدى المصروفية لها **الثالثة** اذا دخل بها واستمرت تاكل
عده ونسب على العادة لم يكن لها المطالبة بمدة مطلقا
ولو تزوجها ولم يدخل بها وانقضت مدتها لم تطالب
بنفقة **الرابعة** النفقة على القول بان التمكين موجب
لنفقة او شرط فيها الا لا يؤثر بحصول التمكين لو طلبه
تفريع على التمكين لو كان غائبا فحضرت عند الحاكم وبذل
التمكين لم يجب النفقة الا بعد اعلانه ووصوله او وكيله
وتسليمها ولو اعلم فلم يبادر ولم ينفذ وكلا سقط عنه
قدومه وصوله والزم بما زاد ولو نشرت وعادت الى
الطلاق لم يجب النفقة حتى يعلم وينقضي زمان يمكن
الوصول اليها او وكيله ولو ارتدت سقطت النفقة
فلوعادت فاسلمت عادت نفقتها عند اسلامها لان
الردة سبب السقوط وقد زالت وليس كذلك الاولى
لان النشر خرجت عن قبضته فلا تستحق النفقة الا
بعودها الى قبضته **الرابعة** اذا ادعت الباتن انها حرة

Copyright University